حروف حرّة

مجلّة شهرية تصدر عن جمعية تونس الفتاة

العدد 31، أكتوبر 2023

ملف العدد:

إشكاليات العدالة في تونس

(الجزء الثالث)

جمعية تونس الفتاة

ملفّ العدد: إشكاليات العدالة في تونس (الجزء الثالث)

تقرؤون في هذا العدد

ارتسام اللاعدالة في الفنون المعاصرة في تونس ص. 3-5

هيبة المسعودي

الجباية التونسية: صعودِ طبقاتٍ وأُفولِ أخرى ص. 6-9

كوثر الردّادي

مصعد معطّل: اللاعدالة الاجتماعية وأثرها على النظام التعليمي ص. 10-13

عبير الكوكي

العدالة الانتقالية في تونس : مسار منقوص أم أداة لتصفية حسابات سياسية ؟ ص. 14-17

منصف سلطاني

الصحافة الاستقصائية في تونس ودورها في إرساء العدالة: رغبة مكبلة بواقع صعب ص. 18-21

مرفت الشقطمي

حروف حرّة

مجلّة شهرية تصدر عن
جمعية تونس الفتاة

تأسّست في مارس 2021

رئيس التحرير
حمزة عمر

فريق التحرير
فهمي رمضاني
مريم مقعدي

التصميم
حمزة عمر

صورة الغلاف
Tingey Injury Law Firm / Unsplash

للتواصل معنا

redaction@tounesaf.org

ارتسام اللاعدالة في الفنون المعاصرة في تونس

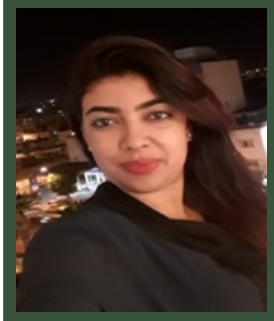

بقلم: **هيبة مسعودي**
دكتورة في الفلسفة

إنّنا لا نجاور المبالغة إذ ما اعتبرنا أنّ تحقق العدالة بين الجهات في جميع المجالات في البلاد التونسية بمثابة التوصيف الطوباوي، الذي يسكن تونس في أقوال السياسيين والمنظرين ولا علاقة له بالواقع. إنّها مفارقة حادة تخز السواد الأعظم وكُل تخيّر أن يعبّر عنها بطريقته، غير أنّ الفنّ له طريقته الخاصة في تصوير الأشياء سواء بنقل الواقع بضرب من الميمزيس القوي مما يدرجه في المدرسة الواقعية لدرجة أن الأعمال الفنية تصير مرآة للواقع قادرة على نسخ ألامنا واحترازاتنا وانفعالاتنا وقد يتحول في لحظة بعينها إلى قوة تثبيت للقطة فارقة أو شخصية أو فئة لم تنصفها أبواق العدالة. إنّ الفنّ قد ينتصر إلى شخص ما في شيء من الانحياز كتب حوله ناجي العلي ما يلي" أنا متهم بالانحياز، وتلك تهمة لا أنفيها. أنا منحاز لمن هم"تحت". لمن هم ضحايا التكذيب وأطنان التضليلات وصنوف القهر والنهب وأحجار السجون والمعتقلات" والفنّ يتهم بالانحياز لأنّه يرى في اللاعدالة عدالة منظور إليها من زاوية نظر فنية أو شكل من أشكال التعويض

إنّ الفنّ حفظ للحظات الواخزة للإنسانية فثمة بنكتوم قوي في الفوتوغرافيا على حدّ عبارت رولان بارط في كتابه **الغرفة المظلمة** حيث يكتب حول هذا المفهوم الفوتوغرافي"توجد الكلمة في اللاتينية لكي تشير إلى هذا الجرح، هذه الوخزة، هذه العلامة التي أحدثتها آلة مدببة...[1] تنطلق منها العدسة للثأر ممّن تناستهم العدسات الرسمية للأنظمة، ثمة في الجداريات المعاصرة والمشهديات انحياز إلى ضحايا تعثّر العدالة في تونس، اذ لم نقل غيابها. لكن يبقى السؤال الأكثر إحراجا هل ثمة عدالة في اقتسام الفعل الفنّي بين الجهات؟ أم ألغينا مطلب العدالة وأصبحنا نطالب بالاقتسام العادل للاعدالة الثقافية بيننا؟

الفقر والفنّ والمقاومة

في كتابها **تحرير المحسوس** تتساءل أم الزين بنشيخه" هل يمكن للفقر أن يكون موضوعة جمالية؟ أو كيف التحديق في عيون الجياع بمقولات فنية؟"[2]بمعنى هل الفقر هو خاصة من الآفات الاجتماعية الاقتصادية لايمكن أن تجعل منه مشغل لذّة حسية أو فكرية أو يأخذنا بعيدا عن اللذائذ إلى عالم الفضح والتعرية في دروب الفنون الناقدة ولجماليات المقاومة؟

إنّ جعل الفقر في محك التفكير والتمحيص يشكل مشتركا بين الفلسفة والفنّ. فالفقر على هشاشته وهامشيته قادر على تحريك سواكن الإبداع تجاه ضروب مغايرة وقد تشكل من لدنه دافعية الفعل الحقيقي. فأنطونيو نيغري من الذين نبشوا في هذا المشترك في طيات كتابه **الفن والجموع** ليكتب"الفقر هو فعليا حيّز مشطّ توضع فيه المسألة البيو-سياسية بشكل مطلق[3]" فالفقر هذا الشرّ البغيض الذي ينغص الممكن من الحياة، يستعيد إشكال الجسد ويعيده إلى قلب السؤال الفلسفي باعتبار أنّ الجسد الفقير ليس مادة أو جسما بيولوجيا، إنّه الخيمياء المكونة "للبيوسياسي" ذاك الرفض القاطع لفصل السياسية عن البيولوجي أو الإنساني أو الاجتماعي لأنّ الحسم في المعركة اليوم أصبحت رهينة التشابك الكلي بين البيوسbios والسياسي وهو ما يقتضي الزّج بالجسد في عمق هذا الرهان المعاصر فيقول" يكون الجسد العاري مجبرا على تجربة التجديد على حافة الكينونة. [4]" مما يعني أن في الفقر كما في ظاهرة العراء بماهي مجاز الفاقة طاقة عنيفة وقوية ترجّ هدوء الأريحية وتخلخل أسس الاستقرار المزيف الذي قد يسقط فيه الإنسان المعاصر، وحده الفقر يمنحك القدرة على اختراع كينونة تليق بالمعارك الحياتية بماهي معارك مع سياسات التفقير والتجهيل.

ضمن هذا الأفق من تجليات اللاعدالة، تفجّرت التعبيرات والوقائع الفنيّة للانتصار للبيوس ضدا لكل سياسات التفقير لأن السلطة السياسية الرأسمالية هي القدرة على خلق الأزمات وتطورها في شكل من المجاعات والركض المتواصل من أجل تحقيق لقمة في الأصل سرقت أضعافها من صحنك. فإنّ "واحدة من أهم استراتيجيات السلطة اليوم هي توليد الضيق والكدر والكرب والمديونية." وإنّ السياسة اليوم هي فنّ انتاج الفقر أي إنتاج فقراء وعراة يسهل اخضاع أصواتهم بربع رغيف. لكن ما ظنّ السياسي أنّ المقاومة لسياسات الإخضاع والتلهية حسب عبارة تشومسكي تأتي من الفنّ. إنّ

> ***"إنّ جعل الفقر في محك التفكير والتمحيص يشكل مشتركا بين الفلسفة والفنّ"***

الفنّ قادر على الصدام بل خوض معركة الفضح حينما تجهد كلاب الحراسة بماهي كلاب تابعة للأنظمة القائمة، في إسكات الوخز وتهميش الهامش فنيا. فالهامش ينتمي إلى ما يجب قبره حتى في لغة الحرية.

ويستنتج عبد العزيز العيادي "إذا، الفقير بجسده العاري وبلغته الخلاسية وبكيانه البيو-سياسي، يفتح سبيلا باتجاه المقبل. الجسد العاري المجدّد. [5]" والتجديد لن يكون سياسيا ولا فلسفيا فقط، إنّه في الفنّ في الرسم والفوتوغرافيا. إنّ الجسد مجدّد من جهة أنّ الفن يقاوم وينتصر للهامش أي ذلك الجسد العاري و العيون الغائرة من وطأة الحزن المميتة. ويبدو أن الفوتوغرافيا هي العدسة القانصة للحظات الواخزة لما هو إنساني فينا من جهة وما يجب اخفائه بكل القوى المتاحة للسلطة الميكروفيزيائية حسب عبارة ميشال فوكو، قد صارت الأقرب إلينا في الفضاءات الافتراضية أو الفضاء العمومي الافتراضي لأن الصورة لم تعد حكرا على الفنان أو الصحفي، بل أي كان في أي زمن في إمكانه أن يلتقط لحظة إحراج السلطة إحراجا مرّا تتكاثر فيه الصور الفاضحة لتملص سياسة الدولة من الاحاطة بالفقراء. صور تتناسل تناسلا جرثوميا كثيفا وأنت تشاهد مفارقة قاتلة بين جمال طبيعة الشمال الغربي ورعشة سكان جبالها، نصاعة الثلوج ودكانة وجوه الريفيين، كثرة الوافدين على جندوبة وعين دراهم للسياحة الشتوية، وتزايد أرقام الاحصائيات النزوح الى العاصمة.

> *يبدو أن الفوتوغرافيا هي العدسة القانصة للحظات الواخزة لما هو إنساني فينا*

ههنا لن يسعفنا إلا رولان بارط في فهم ما يحدث من خلال مفهومين البنكتوم Punctumو الستوديوم Studiumحيث يعتبر حضورهما المتزامن مبررا كافيا لديه كمتلقي للاهتمام بصور فوتوغرافية بعينها دون غيرها. فالانجذاب إلى الصور الفوتوغرافية يعود حسبه إلى انفعال مرتبط بالعاطفة لكن ليست عاطفة حسية صرف إنّما هي الممتزجة بالوعي الثقافي والسياسي"العاطفة التي تمر من خلال رابط معقول لثقافة أخلاقية وسياسية[6]" نتحسس من خلالها يقظة قوية تجاه فقراء السياسة. وهذا ما يطلق عليه الستوديوم فيكتب" أثار الستوديوم اهتمامي بالكثير من الصور الفوتوغرافية، سواء كنت أتلقاها كشهادات سياسية، أو أتذوقها كمشاهد تاريخية جيدة، وذلك لأنني أعيها في الأشكال، وفي الوجوه، وفي الإيماءات، وفي الزخارف والأفعال..." [7] فالستوديوم هو ما يشدّنا ثقافيا وسياسيا إلى الصورة أي يتعلّق بالوعي وهوما يبرز جهد المتلقي في البحث عنه في علاقة بالعالم الخارجي.

أمّا البنكتوم فهو أمر ما "يخترق" فهو من يبحث عنك وقد شبّهه بارط بالسهم، أي أنّه "وخز، ثقب صغير، بقعة صغيرة، قطع صغير، وأيضا رمية نرد. البنكتوم هو تلك المصادفة، التي توخزني، ولكنها أيضا تؤلمني وتطعنني) [8]" ففي الصورة سواء كانت فوتوغرافية أو تشكيلية وحتى إشهارية شيئ ما يشدّك إليها، وهو ما يبحث في هويتك وماضيك وطفولتك وذكرياتك ومبادئك ... فالفنّ قد يساهم في" الارتقاء بالفقر إلى اللوحة وجعل البؤس ذي عيون حادة تحدق في وجوههنا كلما حدقنا في واقع حكومات لم تنصف الفقراء يوما[9]" وخاصة في آلام تلك الفئة التي لم تطلها عدسات السلط الرسمية.

إنّ في تزامن الوعي بما يحدث والطعن والاختراق، تكون الصورة الفوتوغرافية أكثر من صورة،لأنّها تحدث فينا ذاك التوتر الواخز بفهم إستراتجيات التفقير وتذبيح هذه الاستراتجيات لطاعن في السنّ يتكأ عن عكاز الخبز أو لتشققات أيادي تلاميذ المدارس الريفية أو اصطكاك أسنان عجوز تطهو الصبر في قدر أشد سواد من ما يعدّه الساسة لهم. ماذا يريد ملتقطو هذه الصور؟ أيريدون شهرة والحال أن الحقوق المصور لا تحُفظ؟ أم يريدون انتصارا لمن هم خارج خرائط الاعتراف؟ أم الدهشة مما يعتّم عليه في زماننا يدفعك لأن تكون مواطنا عالميا تفتك عن طريق الفنون حقا في التعبير عن القضايا؟

لقد كتب رولان بارط حول المبدأ الذي يدفع إلى التقاط الصورة " حيث المبدأ وراء إنتاجها(أو من الأفضل القول الحجة الصدمة لأنّ الصدمة الفوتوغرافية (مختلفة كثيرا عن البنكتوم) الذي لا يقوم على فعل الصدمة بقدر قيامه بالكشف عمّا حسن إخفاؤه ، والذي جهله الفاعل نفسه أو لم يعيه. وعليه، كل سلسلة المفاجأت (هكذا هي بالنسبة لي، بصفتي مشاهد، ولكن بالنسبة للمصور، هي بالأحرى كفاءات[10]" فثمة صدمة شبيهة بالدهشة الفلسفية التي اعتبرها أرسطو بداية الفلسفة ، والصدمة هي بداية التقاط الصورة، ترج فيك الرغبة في مشاركة المرئي المباشر إلى مرئي مشترك لغايات احتجاجية لأن الصدمة هي ما تحدث فينا حق رد الفعل رغم أن ردات الافعال تختلف والصدمة تحدث عندنا

رسم لزعرة السلطاني بريشة آمنة بالطيّب

ردات فعل غير انفعالية، ردات فعل واعية تتخذ من الصورة سلاحا في عصر الفيديو سفير حسب عبارة روجيس دوبرايه.

لقد كتب محمد شكري" الكتابة ليست نزهة، بل مسيرة احتجاج" ولعل هذا ما يجعل الصور الفوتوغرافية تتقاطع مع الكتابة لكن ليس الفقر وحده ما يحتم علينا مقاومته، بل ثمة أشكال أكثر ضراوة من الفقر حينما يتعلق الأمر بأسماء تنقش في تاريخ البلاد وأخرى تضحي من أجل ذاكرة إعلامية قصيرة جدا. يقال إذ كانت الحقائق تزيف أمامنا كيف لنا أن نثق في التاريخ؟ سؤال يجيب عليه الفنّ في تفاؤله بأنّ للفنّ قائمته الخاصة والمنحازة إلى من طردوا من الأوسمة الشرفية والرمزية وقائمة المناضلين والمناضلات. هنا قد رسمت أمينة بالطيب الفنانة التشكيلية تخليدا لصمود امرأة علمتنا معنى الشموخ والصمود من تلوعت من طعن الحكومات في الجبال القصية وطعن الارهاب مرتين. إنّها لوحة زعرة السلطاني أو دادا زعرة كما يجب أن يخلد التاريخ إسمها بالفنّ لا بسياسات الفشل فإن تكون فلذة كبدها قربان للجماعات الإرهابية تروي ظمأهم للدماء والذبح في مناسبتين وأن تقدم لوعة الفقد و رائحة شواء بني البشر- ليمتزج الصمود بالكارثة بالعبء الشهداء الذي يحرصهم أفق لا نعرفه، فقط ترعاه نظرات الأمّ.

مسنة شامخة تشيح عنا البصر نحو أفق أكثر رفعة ورحمة منا، بلباسها الأمازيغي البدوي وعصابة الرأس متقنة اللف وكأنّ باحكام اللف تصبح كاتمة لصداع المعاناة. إنّ الفنّ يكون أركيولوجيا في هذه اللوحة فيمكن الأجيال القادمة أن تقيم حفريات بالمعنى الذي قصده فوكو حتى نعثر على الحقيقة خارج المسارات الرسمية للبحث. فالفنّ قد يكون وجهة الباحثين عن الحقيقة في عفوتها وتلقائيتها.

الهوامش

1. رولان بارت، **الغرفة المضيئة، (تأملات في الفوتوغرافيا)**، ترجمة هالة نمّر، بيروت، المركز القومي للترجمة، 2010 ص29.
2. أم الزين بنشيخه، **تحرير المحسوس**، منشورات ضفاف، بيروت،2014، ص263.
3. أنطونيو نيغري، **الفنّ والجموع**، عن عبد العزيز العيادي،" أنطولوجيا المقاومة في فكر أنطونيو نغري"، في كتاب الفلسفة والمقاومة والإبداع، تونس ، دار محمد علي للنشر،2016، ص23.
4. المصدر نفسه.
5. عبد العزيز العيادي،"أنطولوجيا المقاومة في فكر أنطونيو نغري"، المرجع نفسه، ص23.
6. رولان بارط، **الغرفة المضيئة**، المصدر المذكور سابقا، ص28.
7. المصدر نفسه، ص28.
8. المصدر نفسه، ص29
9. ام الزين بنشيخة، **تحرير المحسوس**، المصدر المذكور سابقا، ص256.
10. رولان بارط، **الغرفة المضيئة**، المصدر مذكور سابقا، ص34.

"
للفنّ قائمته الخاصة والمنحازة إلى من طردوا من الأوسمة الشرفية والرمزية وقائمة المناضلين والمناضلات
"

الجباية التونسية: صعودِ طبقاتٍ وأُفولِ أخرى

بقلم: كوثر الردّادي

متحصّلة على الماجستير في اختصاص التنمية المحلية والعمل الجمعياتي

kawtherraddadisoc@gmail.com

" العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسّسات السياسية، مثلما هي الحقيقة بالنسبة للأنظمة الفكريّة.."

جون راولز

تعدّ العدالة حلما لكلّ الشّعوب وتقف دونه النزاعات التي ترافق الطبيعة البشرية منذ نشوئها. ومع بروز مفهوم "الدولة" و"المجتمع" الحديثين أصبحت مسألة العدالة مطلبا شعبيا تُطَالَبُ الدول وحكوماتها بتحقيقه، وهو يُترجِم مدى قوّتها ونجاحها في تمكين مواطنيها من حقوقهم وحمايتها كالحق في العيش الكريم والصّحة والتّعليم... فإلى جانب المهام الاجتماعية والسياسية التي تضطلع بها الدولة، والمرتبطة بظهورها كجهاز تنظيمي، فإنّها مطالبة أيضا بتنظيم المالية المحلية وكل ما يمسّ حياة الأفراد ماديا وبحسن التصرّف وتوزيع تلك الثروة توزيعا عادلا.

أحيانا تدخل هذه الحقوق ضمن سردية المنشود وما يجب أن يكون ويتحقّق خلافا لما هو كائن عمليا في معاش الأفراد اليومي على غرار مسألة " العدالة الجبائية".

فكيف يمكن توصيف الأنظمة السياسية في حال حادت بوصلتها عن العدالة ؟

- هل ثمة عدالة جبائية في تونس أم أنها حلم يقظة ؟

- وما الّذي يعنيه غيابها إذا سلّمنا ضرورة بأهميّتها البالغة وتخصيصًا بالنسبة للّذين لا يملِكون رؤوس أموال تمكّنهم من التّمتّع بالامتيازات الجبائية ومزيد مراكمة الثروة ؟

مداخل نظرية لمفهوم العدالة

كان سؤال العدالة منطلقًا إشكاليًا في الفلسفة، خصوصا السياسية منها، كأحد أهم المقولات إثارة للنقاش في التفكير الفلسفي منذ نشأته. فبداية النصوص الفلسفية النسقية في تاريخ الفلسفة كان مع سؤال العدالة ذاته، حين طرحه أفلاطون بإسهابٍ عبر مختلف المحاورات السقراطية في كتاب الجمهورية[1]. إثر الحربين العالميتين برزت تيّارات فلسفية جديدة، كالفلسفة الوجوديّة والعلمية الإبستمولوجية، جعلتِ الاهتمام بإشكالية العدالة فكريا يقلّ وربمّا أطفأت نسبيا حماسة وشعلة النّقاشات حولها. ليعود الاهتمام بهذا المفهوم مع جون راولز سنة 1971 بطَرْحِه لـ " نظرية العدالة " مسترشدا بسؤال: "ما هو التصوّر الأخلاقي الأنسب للعدالة بالنسبة إلى أي مجتمع ديمقراطي ؟ " وقد عمل راولز على تطوير هذا المفهوم وخَلْقِ تصوّر جديد استنادا إلى روسو في نظرية العقد الاجتماعي. وفقا لهذا التصوّر فإنّ العدالة تستدعي عموما أن تكون الخيرات الاجتماعية الأساسية- خيرات الحرية والفرص، والدخل الاجتماعي والثروة، وأسس احترام الذات- موزّعة بالتساوي بين جميع المواطنين، وهيكلة الفروق في الدّخل والثروة وفي المراتب الاجتماعية، بما يفضي إلى ضمان الحدّ الأقصى من الفائدة للأعضاء الأسوأ حالا في المجتمع[2]. فالعدالة سؤال فلسفيّ بالأساس أسّست له مدارس عديدة جعلته يتطوّر حسب السيرورة الاجتماعية وما عرفته وتعرفه المجتمعات من تحوّلات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في سياقات مختلفة، بالتالي يمكن تعريفها أفلاطونيا كفضيلة بمدلولها عن " الحق" نقيضا " للظّلم" أي كمعيار للحكم على الأفعال وتحديد مدى صحّتها أو كممارسة تترجمها القوانين والمؤسّسات.

في حقْلَيْ علم الاجتماع وعلم النفس، وقع طرح مسألة العدالة إبستمولوجيا بعيدا عن منطق الأخلاق الفلسفيّة، فبرزت بسيكولوجيّا فكرة العدالة التوزيعية إذ أنّ "الأفراد يحاولون أن يعظّموا ما يحصلون عليه من فُرصٍ وامتيازات ومن ثمّة فإنّ إدراكهم لصور عدم المساواة يسبب لهم إحساسا بالمشقّة النفسيّة "[3]. أمّا سوسيولوجيًّا فيتم توجيه النّظر صوب التدقيق في آليات تحقيق العدالة والحفاظ عليها، ومن ذلك النّصوص الوضعيّة أي القوانين، مثل تلك المنظِمة للجباية كأحد العناصر الاجتماعية التي تمس بدرجة أولى حياة الأفراد.

العدالة الجبائية

ظاهريا، قد تبدو المسألة الجبائية إشكالا ماليّا فحسب، لكنّها حقيقة تذهب إلى أبعد من ذلك إلى أن تكون منتجة لطبقات اجتماعية. فإلى جانب قضايا العدالة المتعلّقة بالمركز والهامش سواء على مستوى دولي (بلدان تمثل المركز وأخرى أطراف تابعة لها) أو محلّي (مناطق محرومة تقابلها مناطق محظوظة تنمويّا) للعدالة مقاربة أخرى طبقيّة بالأساس وتهمّ الشرائح الاجتماعية: الأكثر حظا والأقلّ حظّا. خصوصا إذا تعلّق الأمر بالحقوق والواجبات، كالواجب الجبائي أو أداء الضريبة.

لمحة تاريخيّة عن الجباية في تونس :

وُصِف النظام الجبائي التونسي بـ "المتحوّل" من خلال التشريعات الجبائية التي ما

> ظاهريا، قد تبدو المسألة الجبائية إشكالا ماليّا فحسب، لكنّها حقيقة تذهب إلى أبعد من ذلك إلى أن تكون منتجة لطبقات اجتماعية

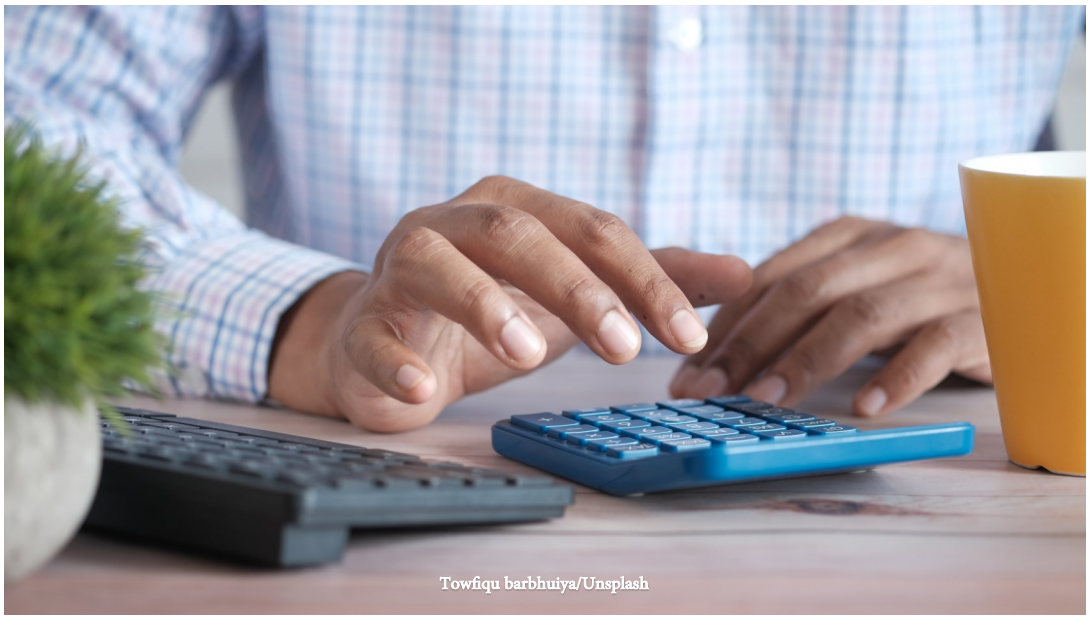
Towfiqu barbhuiya/Unsplash

انْفكّت تتطوّر على مرّ التاريخ الحديث للبلاد: الفترة التي سبقت الاستعمار مباشرة وهي فترة حكم البايات، ثم فترة دخول الحماية 1881، تلتها فترة ما عرف بالدولة الوطنية أي بعد الحصول على الاستقلال، وانتهت بمرحلة الإصلاح الهيكلي لسنة 1986. وهي فترات مرتبطة أساسا بالتحوّلات السياسية للبلاد وتأثّرها بالأحداث العالمية على غرار الحربين العالميتين وما بينهما وما لحقهما من تداعيات اقتصادية وسياسية أَوْضَحُها التقسيم الجيوسياسي للعالم. كانت الجباية مسلّطة خصوصا على الحلقات الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة والضعيفة، وهو ما تبينه عدّة مصادر تاريخية تناولت بالدرس تلك الفترات من بينها الآتي:

" إلى حدود الثلاثينات من القرن الماضي كانت الموارد الجبائية في تونس متكوّنة بالأساس من الضرائب الفلاحية والعقارية خاصة "المجبى" و"العشر" وكان جمعها يقع عبر حملات عسكرية موسمية ذات صبغة قمعية تشارك فيها القبائل الحليفة للسلطة المركزية التي كان على رأسها الباي، وغالبا ما تكون هذه القبائل الحليفة معفاة من دفع الضرائب"[4].

وكما نعلم، ولّدت تلك الضرائب المجحفة مع الزيادة التي أقرّها الصادق باي أواخر سنة 1863 معتبرا أنّ " العربان إذا كثر مالهم ساء حالهم وفي ثقل الجباية خضد لشوكتهم وكبح لهم على العصيان" [5]، إلى عصيان قبلي بالامتناع عن أداءها وإعلان التمرّد المعروف تاريخيا بثورة علي بن غذاهم.

بالإضافة إلى "ممارسة السلطة السياسية بصفة دورية لسياسة "التتريك" الشنيعة أي الحيلولة دون أية عملية تركيم للثروة في أوساط الحرفيين والتجّار (..) إلى جانب الاتفاقيات الجمركية المجحفة التي فرضتها الدول الأوروبية على بايات تونس"[6]. تواصل الضغط والتضييق على تلك الفئات بل وتعمّقت مأساتهم خلال فترة الاستعمار حيث "تضافرت جملة من العوامل حوّلت حياة أغلب صغار الحرفيين والتجّار وموسطيهم إلى تعاسة شديدة من بينها: ارتفاع الضرائب أو بروز ضرائب جديدة- الضرائب البلدية (les patentes)، الضريبة التعويضية على النقل (وهي ضريبة على أصحاب سيارات نقل الركاب والبضائع تذهب عائداتها إلى الشركة الفرنسية للسكك الحديديّة)، الضريبة على المعاملات[7]. حلم الاستقلال كان شاملا للتخلّص من كل رموز الاحتلال ومن بينها الضرائب المجحفة، وعلى الرغم من انقشاع ذلك الكابوس بفضل إجراءات التعديل والإلغاء التي انتهجتها دولة الاستقلال، فإنّ الاستقلال كما وصفه التيمومي " لم يتحوّل إلى "الستّ قلال" (قرون الخصب الستّة) [8] بل تلته تحوّلات اقتصادية كان لها وقع اجتماعيّ حاد.

تمّ منذ أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات الاعتماد على تجربة شبه ليبرالية بفتح المجال للقطاع الخاص وجعله المحرّك الأساسي للتنمية مع تمتيعه بامتيازات جبائية منها الإعفاء الضريبي (قانون الصناعات التصديرية في أفريل 1972). أدّى ذلك لتراجع دولة "الرعاية" أو الدولة الاجتماعية التي كانت بمثابة الكشّاف والقائد في عمليات التنمية والاستثمار ببعثها لعدّة مؤسسات عمومية كانت لها عائداتها المنمية جهويّا (مصنع الورق بالقصرين، الفولاذ ببنزرت،...) وقع التفويت في

"

حلم الاستقلال كان شاملا للتخلّص من كل رموز الاحتلال ومن بينها الضرائب المجحفة

"

بعضها للقطاع الخاص، كل ذلك أدّى للتقليص في قيمة النفقات العمومية وبالتالي تراجع نسبة الدّعم خصوصا الموجّه لقطاعي التعليم والصحّة وهو أهم ما ورد ضمن نظام الإصلاح الهيكلي أواسط الثمانينات، الخاضع في مجمله لإملاءات صندوق النقد الدولي، وكان قاطرة لدخول الاقتصاد التونسي نفق الليبرالية المتوحشة ومنطق السوق (المنافسة الحرّة) الذي عزّز مكانة أصحاب رؤوس الأموال اجتماعيا (مراكمة الثروة ومزيد الربح والتمتّع بالامتيازات الجبائية) ودفع بالمقابل إلى مزيد دحرجة الطبقة الوسطى والضعيفة في ظل الارتفاع المستمّر للأسعار وتجمّدِ الأجور.

تواصلت تداعيات السياسات المعتمدة في تلك الفترة، على غرار الإصلاح الجبائي الذي كان موجّها في مجمله للشركات، إلى زمننا الراهن. إذ تكاد تكون مماثلة لما نعيشه اليوم في سياق متّصل من فوارق اجتماعية يمكن وصفها بـ"الهوّة" الطبقيّة وكذلك المواطنيّة؛ وللتخصيص الواجب الجبائي باعتبار الواجبات أحد أهم مكوّنات المواطنة.

الجباية اليوم

تمثل العدالة مطلبا شعبيا وإن كان غير مصرّحٍ به علانية ضمن الشّعارات الثورية : "خبز، حرية، كرامة وطنية" غير أنّ تلك الشّعارات تكتنف ضمنيّا مطالبة بالعدالة والإنصاف والتوزيع العادل للثروات والحقوق. فكيف للخبز، في بعده التنموي، أو الحرية أو الكرامة أن تجد طريقها للأفراد في ظلّ اللا عدالة؟! ولبلوغ هذا المطلب لابدّ من توفير أسباب تحقُّقِه وأهمّها مبدأ الإنصاف الجبائي الذي من خلاله يمكن خلق ثروة وطنية مستخلصة من الأداء الضريبي تعود بالنّفع على المؤسّسات العمومية الحيوية كالمستشفيات والمدارس وبالتالي الخدمات التي تستفيد منها شرائح اجتماعية واسعة موزّعة بين طبقات متوسطة وما دونها (الطبقة الفقيرة).

تُعرّف العدالة الجبائية (Justice Fiscale) على أنّها " نظام متوازن للحقوق والواجبات، حيث يكون جمع الموارد منصفًا، شفافا وتصاعديًا. ومن خلاله يتمّ تمويل السياسات العامّة لتحسين مستوى عيش المواطنين والمواطنات، وتحقيق مستويات عالية من الإنصاف الاقتصادي والاجتماعي[9].

ينصّ الفصل 15 من دستور 2022 على أنّ : " أداء الضرائب والتكاليف العامّة واجب على كل شخص على أساس العدل والإنصاف. وكل تهرّب ضريبي يعتبر جريمة في حق الدّولة والمجتمع ". إنّ الإخلال بهذا الواجب يعرِّض لعقوبات زجرية لذلك نجد مؤسسات صلب الدولة مثل إدارة الجباية مهمتها جمع الموارد الجبائية والتصدّي لظاهرة التهرّب الضريبي (Evasion Fiscale) بوصفه مجموع الأساليب المستعملة لتفادي دفع الضرائب كليّا أو جزئيّا دون مخالفة صريحة للقانون الجبائي[10]. ويمكن اعتبار الاقتطاع المباشر من الأجراء العملية الشفافة الوحيدة تقريبا في تسديد الجباية، في حين نجد مهنا حرة لا تلتزم بالأداء الضريبي على أرباحها التي ما تنفك تتضاعف دون أن يكون لها عائد على المجموعة الوطنية. فلئن تنصّ التشريعات المنظّمة للعملية الجبائية على ضرورة التصريح السنوي بالمداخيل بالنسبة للمهن الحرّة أو غيرها حتى في حال عدم تحقيق أرباح (حصيلة صفرية) إلّا أنّ الأرقام المسجلة سنة 2015 تفيد العكس، إذ نجد 60% من المحامين المرسمين لم يقوموا بالتصريح بمداخيلهم السنوية لسنة 2015 يليهم المهندسون المعماريون بنسبة 50% ثم الأطباء الذين يبدون أكثر التزاما لكن نسبة المصرّحين منهم تراجعت من 95% سنة 2012 إلى 75% سنة 2015 [11] (صدرت هذه الأرقام عن وزارة المالية والمعهد الوطني للإحصاء). عدّة مخالفات لا يأخذ الرّدع فيها مجراه إمّا بسبب التساهل والتهاون في تطبيق القانون أو التحايل عليه فيصبح طريق العدالة صعب الولوج بالشكل المتطلّع له اجتماعيّا.

كما أنّ الدولة لا تمارس سلطتها على القطاعات التي تدعمها أو تسمح لها بالبقاء كالبنوك والشركات الكبرى وفي ذلك ضرب للمنافسة الاقتصادية بالتضييق على الشركات الصغرى والمتوسّطة وخصوصا منها الناشئة مثل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كالتعاونيات، من خلال الشروط غير المتكافئة لكراسات الشروط من جهة ثم إرهاقها بالضرائب من جهة ثانية (أنظر الامتيازات الجبائية لقانون الاستثمار 2017) التشجيعات والامتيازات المالية جلّها موجّهة للشركات دون أن يكون لها مساهمة جبائية. فقد خطّط قانون المالية لسنة 2022 لتحصيل 4.1 مليار دينار بالكاد من عائدات ضرائب الشركات، أي 11.7% فقط من إجمالي الإيرادات الضريبية وثلاث مرات اقل من ضريبة الدّخل[12].

الجباية دعامة أساسية لخزينة الدولة ويعد نقص الموارد الجبائية خطرا محدقا بالحكومات ويسقطها في التداين بالالتجاء للاقتراض. وينعكس ذلك بدوره على المواطنين، فيتمّ تركيز معظم الجهد الضريبي على الطبقات الوسطى والفقيرة بسن ضرائب إضافية ومجحفة مثل الضريبة على الاستهلاك والدخل. ونستدل على ذلك بقول ابن خلدون التالي: " اعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها وقصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجياتها ونفقاتها، تارة تُوضع المُكوسُ على بِياعاتِ الرّعايا وأسواقهم (...) وتارة بمقاسمة العُمّال والجباة وامتكاك عظامهم"[13]. وعلاوة على النقص المزعوم في الموارد

> "يمكن اعتبار الاقتطاع المباشر من الأجراء العملية الشفافة الوحيدة تقريبا في تسديد الجباية، في حين نجد مهنا حرة لا تلتزم بالأداء الضريبي"

الجبائية فإنّ الدولة تمتنع، بوعي أو دونه، عن الاعتراف بالاقتصاد غير المنظم (المتعارف عليه بالموازي) رغم احتلاله مكانة بارزة اجتماعيا في المشهد اليومي خصوصا بالمناطق الحدودية. فهو يضمّ عددا هامّا من النّشيطين، مثل مهرّبي المحروقات والسّلع بأنواعها، دون أن يكون لهم مساهمة في الخزينة العامة ولا نعلم حقيقة وحجم الأرباح المقدّرة لمنتسبيه الذين أصبحوا يؤثّثون طبقة جديدة آخذة في التشكّل والصعود يمكن تسميتها بـ "الأثرياء الجدد" مكّنت البعض منهم من الوصول إلى البرلمان ! بالمقابل، يعيش النشطون في قطاعات أخرى كالفلاحة والحرف تراجعا وحالة من الرّكود رغم التزامهم بأداء الواجب الجبائي. وهذا يدفع للتساؤل عن مدى تطابق قوانين الدولة، ومن بينها الخاصة باستخلاص الضريبة، مع النظم الاجتماعية؟

هذا ما قد يفسّر ربما رفض أو امتناع المواطن عن الأداء الجبائي، ذلك أنّ تنامي الواجبات في غياب الحقوق وبناء علاقة قائمة على تقديم الامتيازات الاقتصادية مقابل الولاءات السياسية إضافة إلى غياب العدالة الجبائية قاد المواطن إلى التهرّب من القيام بواجبه الجبائي لأن الضريبة أصبحت تعتبر بمثابة عملية سطو ونهب للمواطن لفائدة دولة ظالمة وفاسدة[14]، لذلك على القانون الجبائي أن يكون واحدا أي يطبّق على الجميع ليكون مؤكّدا وموثوقا به اجتماعيا فقد كان تحسين التحصيل الضريبي وإصلاح المنظومة الجبائية أحد أهم شروط صندوق النقد الدولي للموافقة على قرض أكتوبر 2022 [15]. في الإطار ذاته يقول ابن خلدون: " السلطان لا ينمّي ماله ولا يدرّ موجوده إلاّ الجباية وإدرارها إنّما يكون بالعدل في أهل الأموال فبذلك تنبسط آمالهم، وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها.. وأمّا غير ذلك فإنّما هو مضرّة عاجلة للرّعايا وفساد للجباية ونقص للعمارة ".[16]

خـــــــاتمة

كأنّ بالطبقة الوسطى المتآكلة إلى جانب دائرة الفقراء التي ما انفكّت تتّسع هي اليد الأقصر التي تطالها الحكومة بسهولة، في حين تتعطّل عصاها عن الوصول لمخازن المتهرّبين ضريبيًا فتصيبها غشاوة رقابية دون أن تنسى نصيبها من "الغلّة" !

لابدّ إذا من بديل تنموي يدعم سياسة إعادة التوزيع وإنتاج الثروة عن طريق منهاج التعاون والتضامن ممّا يساهم في ضمان الحق الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي دعم العدالة الاجتماعية دون تمييز جندري أو طبقي. ويكون ذلك عبر دعم أجهزة الرقابة الجبائية بإحداث قاعدة بيانات تربط المعلومات بين المصالح الحكومية لتحديد وحصر نسبة الفئات المتهرّبة ضريبيا.

الهوامش

1. بوطرفة (أيمن)، **سؤال العدالة في الفلسفة الراهنة**، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران2، 2019-2020، ص2.
2. فريمان (صموئيل)، **اتّجاهات معاصرة في فلسفة العدالة (جون رولز نموذجا)**، ترجمة فاضل جتكر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2015، ص14.
3. مارشال (جوردن)، موسوعة علم الاجتماع، المجلّد الثاني، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص931.
4. بدوي (عبد الجليل)، **النظام الجبائي التونسي ودوره في قيام العدالة الاجتماعية**، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2014، ص4.
5. ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، الجزء 5، الدار العربية للكتاب، 2016، ص113.
6. التيمومي(الهادي)، "صغار الكسبة في البلاد التونسية: الحرفيون والتجّار(العشرينات-ستينات ق20)"، ورد ضمن **مؤلّف جماعي: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، المجمع التونسي للآداب والفنون بيت الحكمة، 1999، ص454.
7. المرجع نفسه، ص470 و471.
8. المرجع السابق، ص479.
9. قاموس المصطلحات، مرصد ميزانية budget .marsad.tn
10. المرجع نفسه.
11. مالك الخضراوي ومنية بن حمادي، "المهن الحرّة: التهرّب الجبائي في أرقام"، **موقع إنكفاضة** Inkyfada .com ، 23 نوفمبر 2016.
12. Amine Bouzaiene, **La justice fiscale, un enjeu de survie à la portée de la Tunisie**, Al Bawsala,2022, p4.
13. عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، الطبعة الثامنة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص219.
14. عبد الجليل البدوي، ذكر سابقا، ص45.
15. " إيمان الحامدي، حكومة تونس تعود إلى ضريبة الثروة: صعوبات في التطبيق"، **العربي الجديد**، 10 نوفمبر 2022.
16. نفس المصدر، ص221.

> "غياب العدالة الجبائية قاد المواطن إلى التهرّب من القيام بواجبه الجبائي لأن الضريبة أصبحت تعتبر بمثابة عملية سطو ونهب للمواطن لفائدة دولة ظالمة وفاسدة"

مصعد معطّل:

اللاعدالة الاجتماعية وأثرها على النظام التعليمي

بقلم: عبير الكوكي
متحصلة على الماجيستير في اختصاص "تنمية محلية وعمل جمعياتي"
koukiabir643@gmail.com

"

الإطار الحياتي الذي يعيش فيه الطفل قبل سن الدراسة مهم جدا في تحديد طريقة تعامله مع المناهج الدراسية

"

"إن التعليم الاستغلالي لا يستهدف سوى تطويع الطلاب بدافع فكري كي يتأقلموا مع عالم القهر"

باولو فرايري

خرجنا من قفص الديكتاتورية منادين بالحرية والعدالة والكرامة الوطنية هاربين من ظلم اجتماعي سائد ومن تهميش، ومن مواطنة منقوصة موصومة باللامساواة الاجتماعية واللاعدل في توزيع الثروات والخيرات بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية. متجهين نحو مجهول آملين أن يكون الخلاص في إعادة التوزيع وفي إعادة بناء جديد لا تتفرد فيه فئة دون أخرى بالمنافع الاقتصادية والثقافية. إلا أن جذور اللامساواة تمتد الى أبعد من نظام الحكم ومن الساسة فالمنوال التنموي منوال يعيد إنتاج التفاوت الفئوي والجهوي وهو ما كان السبب العميق للانفجار الاجتماعي في وجه النظام القديم. إن تجليات اللامساواة الاجتماعية تبرز داخل مؤسسات الدولة وسياستها ثقافية كانت أم تعليمية، فحظوظ الوصول والانتفاع بالخدمات والمنافع التي تقدّمها هذه المؤسسات يختلف باختلاف الموقع الجغرافي والطبقة الاجتماعية. وهو مرتبط بجملة الرساميل التي يمتلكها الفرد، شملت اللامساواة النظام التعليمي باعتباره جزء من سياسة الدولة التربوية فرغم الإقرار بتكافؤ الفرص داخله إلاّ أن اللاعدالة الاجتماعية ألقت بظلالها عليه فأضحى وسيلة من وسائل تكريس التفاوت وإعادة انتاج الطبقية.

فماهي اليات إعادة الإنتاج داخل النظام التعليمي؟

وماهو أثر اللاعدالة الاجتماعية عليه؟

1-آليات إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي داخل المؤسسات التعليمية

التنشئة الاجتماعية

إن العدالة هي الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية[1]. وبما أن النظام التعليمي مرتبط في مجمله بسياسة ثقافية ساهمت في إنتاج التفاوت الطبقي وكرست اللامساواة الاجتماعية، فهو بهذا لا يستطيع أن ينفلت خارج السياقات العامة التي تحددها الدولة. فالـ"سيستام" الذي ينتج فئات اجتماعية غير متجانسة تنقسم إلى" مهمشين " يعانون الفقر والإقصاء غير قادرين على النفاذ إلى بوابة المواطنة العادلة (وفي هذا السياق نشير أن نسب الفقر في تونس تقدر ب17 %أمّا نسبة الفقر المدقع فتصل حتى 3%) و"برجوازيين" يراكمون رساميل اقتصادية واجتماعية خولت لهم التمتع بامتيازات طبقتهم، لا يمكنه أن ينتج تعليما ديموقراطيا يحظى فيه الجميع بنفس الفرص في النجاح والارتقاء بل على العكس أضحت المدرسة مؤسسة تكرّس إعادة إنتاج التفاوت. وهو ما يؤكده بورديو إذ أنه يرى أن التعليم ليس قناة لنقل المعرفة من خلال المناهج التربوية والعملية البيداغوجية بل تعدى وظيفته باستخدام منهجه الخفي بترسيم ثقافة الطبقة العليا داخل النظم التعليمية، فقد جاء منطق تحليل بورديو على أن الحظوظ أمام النظام التعليمي هي حظوظ غير متساوية وهي محددة على أساس الانتماءات الاجتماعية وهذا كاف للإشارة إلى عدم المساواة أمام المدرسة المتمثلة أساسا في التمثيل الشبه المنعدم للفئات البسيطة مقارنة مع الفئات المهيمنة [2]. وهو ما يحيلنا إلى العلاقة المباشرة بين ثقافة المدرسة وثقافة الأسرة فالتنشئة الاجتماعية التي تلقاها الطفل/ التلميذ والتي كونت شخصيته هي التي تحدد مدى استعداده أو أهليته للنجاح والارتقاء الدراسي. فالإطار الحياتي الذي يعيش فيه الطفل قبل سن الدراسة مهم جدا في تحديد طريقة تعامله مع المناهج الدراسية، فالطفل الذي ينشأ ضمن بيئة حاضنة يحكمها التفكير غير العلمي والسطحي ومحيط لا يجيب على تساؤلاته، ضمن أسرة مستواها الأكاديمي بسيط غالبا وينتمي إلى طبقة المهمشين

يحمل معه إلى المدرسة هذه الترسبات وهو ما يساهم في الحد من فرصه في النجاح. خصوصا أن المدرسة مازالت غير قادرة على معالجة مثل هذه المسائل وتتعامل معها بأساليب كلاسيكية تعتمد على التلقين في الغالب وعلى طريقة عمودية تسلطية تتجاهل فيها كل البنى النفسية والاجتماعية والثقافية للمتلقي/ التلميذ وهو ما يحد من التفكير النقدي والمشاركة ومن تجاوز الترسبات المكتسبة.

أما الطفل الذي ينشأ ضمن بيئة مهيأة للإجابة على تساؤلاته تحفزه على المشاركة والنقد وأسرة تورثه رساميلها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فيستطيع تملّك علامات التميّز كاللّغة مثلا.

اللّغة

إنّ تملّك اللغات الأجنبية خصوصا في الأوساط "المحظوظة" هو مايجعل الطفل مؤهلا أكثر من غيره إلى التحدث بها واكتسابها، خصوصا أن اللغات الأجنبية كالفرنسية والإنجليزية هي لغات العلم وتملكها يعتبر امتيازا. يقول جيروم برونو" يجب أن نبحث عن الأصول النشوئية للغة خارج اللغة وفي أشكال من الفعل البشري الذي تتحقق من خلالها عملية انعكاس الواقع الخارجي وتشكل الصورة الذاتية للعالم ". وهو ما يؤكده بازيل برنشتاين إذ يرى أنه كلّما تباينت درجة التقارب بين لغة الوسط ولغة المدرسة كلّما تقلصت فرص النجاح المدرسي عند الأطفال، كما يبين أن اللّغة العمّالية التي تسود الوسط العمّالي تتباين عن تلك التي تسود الأوساط المتوسطة وأن ذلك يؤدي إلى التباين في مستوى النجاح المدرسي، وذلك لأن لغة المدرسة أكثر تجانسا مع اللغة التي تسود الأوساط المتوسطة، ويرجع برنشتاين تباين التحصيل الدراسي إلى التباين في مستوى تحصيل اللغة الفصحى "الرسمية". وهو يرى أن أبناء الطبقات الشعبية يعوّلون في توظيفاتهم اللغوية على ما يسمى باللغة العامية "الشعبية" التي تفتقر إلى التنوع الرمزي وهو تنوع تتميز به اللغة الفصحى[3]. وتنعكس جملة العلاقات والأساليب اللغوية على مستوى التحصيل الدراسي للأطفال. فالطفل الذي يملك لغة جيدة هو غالبا الطفل الذي يشارك ويغني في قاعة الدرس، وهو نفسه الطفل الذي يبادر وغالبا ما ينحدر من أوساط اجتماعية متوسطة تتميز أجوائها بدرجة عالية من سيادة العلاقات اللغوية الديموقراطية. من المهم أن نذكر دراسة سيزان فيرج حول ديمقراطية التعليم في المجر والتي تؤكد فيها على أهمية الوسط الثقافي في تحديد درجة النجاح والتفوق عند أبناء الفئات الاجتماعية الثقافية فاللامساواة التربوية كما تؤكد نتائج البحث، تعود إلى

> ”كلّما تباينت درجة التقارب بين لغة الوسط ولغة المدرسة، تقلصت فرص النجاح المدرسي عند الأطفال“

التفاوت القائم بين الأسر في مستوى التحصيل العلمي.

2- أثر اللاعدالة على النظام التعليمي

في الحالة التونسية بالرغم من انتشار المدارس في أغلب مناطق البلاد إلاّ أن توزيعها لم يعد متطابقا مع التوزيع الجغرافي للسكان وذلك يعود إلى الحركة الهجرية للمتساكنين داخليا وخارجيا، ولبروز الأحياء الراقية بالمدن الكبرى وهو ما سبب تباينا في عدد التلاميذ بين المدارس وبالتالي أثّر هذا سلبا على نتائج المتعلمين خاصة في المدارس التي سبب لها هذا اللاتكافؤ ارتفاعا في معدل التلاميذ بكل فصل باعتبار أن التحصيل المعرفي ينخفض بارتفاع عدد التلاميذ [5].

تتطلب العدالة توفير جميع الظروف الملائمة لكل التلاميذ باختلاف موقعهم الجغرافي وجنسهم وطبقاتهم الاجتماعية وهو ما نلاحظ غيابه ففي تونس اليوم هناك تفاوت على مستوى الخدمات المقدّمة اذ تختلف باختلاف الأوساط، فمثلا يسهل الوصول إلى المدرسة في أغلب الأوساط الحضرية بينما يتعذر الوصول إليها في الأوساط الريفية. وذلك إما لغياب النقل المدرسي أو بسبب البنية التحتية غير المهيأة خاصة الطرقات، وهو ما سبب تأخرا في الالتحاق بالمدرسة خاصة في السنوات التمهيدية ما قبل السنة الأولى اذ أنه لا يلتحق سوى طفل من بين كل ثلاثة أطفال بمرحلة التعليم ما قبل المدرسي بمعنى أن معدّل عدم الالتحاق يقدر ب30.3%أي ما يعادل 54.609 طفل منها26.351 فتاة.

ومن الملاحظ وجود تباين كبير من حيث إمكانية الوصول إلى التعليم ماقبل المدرسي بين المناطق الحضرية حيث نسجل 9 من بين كل 10 أطفال أما المناطق الريفية 6من بين كل 10 أطفال. في شهر أكتوبر 2020 صرّح وزير التربية فتحي السلاوتي عن وجود 1415 مدرسة ابتدائية في تونس غير مرتبطة بشبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، مبينا أن من بين هذه المؤسسات التربوية 461 مدرسة تشهد إشكاليات واضطرابات متكررة في التزود بالماء. وفي ولاية القيروان وحدها يوجد 175 مدرسة ابتدائية لا يصلها الماء من جملة 313 مدرسة خلال السنة الدراسية 2018/2019 حسب بيان أصدره المنتدى التونسي. [7]

يفضي هذا اللاتكافؤ إلى تراجع النتائج الدراسية التي تتأثر بكل هذه العوامل وهو ما يفاقم بالتالي نسبة التسرّب المدرسي. فالأطفال الذين يعانون ظروفا معيشية صعبة معرضون أكثر من غيرهم لخطر التسرّب المدرسي، ثم إن تراجع اهتمام الدولة بالمدرسة العمومية وانهيار جودة التعليم العمومي يحد من قدرات الطبقات الفقيرة في تحصيل تعليم جيد. على عكس الطبقات الأخرى التي تستطيع الولوج إلى فضاءات معرفية ذات جودة عالية فعدد المؤسسات الخاصة سجّل ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2017 حيث يوجد أكثر من 735 مدرسة ومعهدا اعداديا وثانويا تقدم خدماتها لأكثر من 138ألف تلميذ حسب الإحصاء المدرسي الذي أصدرته الإدارة العامة التابعة لوزارة التربية، مقابل أكثر من مليوني تلميذ في القطاع العام بموازنة عامة بلغت 6509 مليون دينار في سنة 2020 حسب نفس المصدر. ولئن كانت الهجرة إلى التعليم الابتدائي الخاص ظاهرة اقتصرت أواخر التسعينات وبداية الألفية الثالثة على المراكز الحضرية الكبرى مثل تونس العاصمة وسوسة وصفاقس، فإنها خلال السنوات الخمس الأخيرة امتدت جغرافيا لتشمل مناطق داخلية على غرار سليانة وجندوبة وتطاوين التي لم تكن تحتوي على مدارس خاصة في سنة 2014. ترجع وزارة التربية دوافع الاتجاه الاجتماعي نحو هذا الصنف من التعليم حسب المخطط الاستراتيجي القطاعي التربوي 2016-2020 إلى ملاءمة الحياة المدرسية بهذه المؤسسات لظروف عيش العائلات في الوسط الحضري وإلى البحث عن تكوين جيد للأبناء، وتوفير آليات المتابعة والمرافقة وإلى ملائمة الزمن المدرسي لهذه المؤسسات للزمن الاجتماعي[8]. إذن أصبحنا أمام صنفين من النظام التعليمي: نظام تعليمي عمومي "ذي جودة متواضعة" تمثله الفئات الهشة من المجتمع أو الحلقة المستضعفة منه ونظام تعليم خاص ذي جودة عالية تستفيد منه الفئة ذات الحظوة، في هذا السياق يمكن أن نستحضر قول ميشال فوكو إن النظام التعليمي بصفة عامة في الظاهر ينشر المعنى ولكن في الحقيقة صُنع للمحافظة

"
تتطلب العدالة توفير جميع الظروف الملائمة لكل التلاميذ باختلاف موقعهم الجغرافي وجنسهم وطبقاتهم الاجتماعية وهو ما نلاحظ غيابه
"

على طبقة اجتماعية معينة في موضع قوّة ولحصر امتلاكها لأدوات القوّة دون الطبقات الاجتماعية الأخرى. [9]

إن القول بمجانية التعليم لا معنى له في هذه الحالة التي تنتفي فيها جودته وأدنى مقوماته. ليس هناك فرق بين فرد أمّي واخر متعلم لكنه لا يصنع فكرة ولا يكتفي إلا بالقشرة الخارجية من العلم بالتالي لا يغير ولا يحدث الفرق .لقد أصبحت المعرفة تخضع لمفاهيم اقتصاد السوق التي فرضت سلعنتها، وهو ما جعلها بالضرورة تتحوّل إلى وسيلة من وسائل الإنتاج وبالتالي تصبح ملكيتها حكرا على المتميزين ماديا ويتجلى هذا من خلال ارتفاع حجم كلفة التعليم على العائلة متوسطة الدخل، إذ يبلغ متوسط الانفاق العائلي على التلميذ في المرحلة الاعدادية مثلا سنة 2018 حوالي 2500 دينار وهذا المبلغ يعكس بالضرورة حجم الصعوبات المادية التي تواجهها خاصة العائلات الفقيرة لتدريس أبناءها[10]. إن مبدأ تكافؤ الفرص الذي من المفروض أن تقوم عليه المنظومة التربوية قد وقع الإخلال به من خلال اتباع سياسة تربوية غير عادلة سواء على مستوى الظروف التي توفرها الدولة للمتعلمين والتي يغيب فيها التكافؤ أو على مستوى الممارسات البيداغوجية التي تقوم عليها هذه المنظومة. إذ تبلغ مؤشرات الانقطاع المدرسي نسبا مرتفعة في التعليم الأساسي والثانوي بمعدل سنوي يفوق 100.000منقطع. كما نسجّل نسب انقطاع أعلى في المناطق الأكثر تهميشا وخاصة في الولايات الداخلية إذ سُجّلت أعلى النسب في ولايات القصرين، وسيدي بوزيد، والقيروان وجندوبة كما تبرز الفوارق أيضا بين الوسطين الحضري والريفي حيث تكون نسب الانقطاع أعلى في الأرياف نظرا لتدهور ظروف العملية التربوية. [11]

إننا إزاء منظومة لم يبق منها إلا شكلها الخارجي فهي مفرغة من كل مقومات الجودة والتطوّر وهي بالتالي عاجزة عن تحقيق أهدافها. فلا جدال اليوم أن النظام التعليمي الذي لا تتساوى فيه الحظوظ غير قادر على إنتاج رأسمال بشري متكوّن بقدر ماهو دافع للتسرّب المدرسي والانقطاع المبكر.

الهوامش

1.دياني مراد، **حرية، مساواة، اندماج اجتماعي نظرية العدالة في النموذج الليبيرالي المستدام**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 9.

2.بن ربيعة محمد، **اللامساواة الاجتماعية الثقافية والتوجيه المدرسي والجامعي**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، 2017/2018.

3. وطفة علي أسعد، **اللّغة والانتماء الاجتماعي، رؤية نقدية في أطروحات بازيل برنشتاين**، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتجية،2013، ص4.

4.نفس المصدر، ص18.

5. (بالكحلة عادل، **في نقد المدرسة التونسية (التعليم الابتدائي والثانوي) من خلال تجارب ميدانية**، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص،تونس،2016.

6. منظمة الأمم المتحدة للطفولة، **التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة**، أكتوبر 2014، ص2.

7. مبروكي رحاب، **تهميش وانهيار المدرسة العمومية في تونس: هل أصبحنا في مواجهة تعليم طبقي يكرّس التفاوت بين أبناء مختلف الطبقات الاجتماعية**، المرصد التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 5/11/2021.

8. ياسين النابلي، "أزمة التعليم في تونس : هل انتهى عصر المدرسة العمومية"، **موقع نواة**، 7سبتمبر 2017.

9. https://www.youtube.com/watch?v=Q7cg5sZAigQ

10. حسين منير ، **المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين بين تداعيات المنوال التنموي وضرورة الإصلاح**، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، سبتمبر 2021، ص 19.

11. نفس المصدر، ص14.

"
إن القول بمجانية التعليم لا معنى له في هذه الحالة التي تنتفي فيها جودته وأدنى مقوماته
"

العدالة الانتقالية في تونس :

مسار منقوص أم أداة لتصفية حسابات سياسية ؟

بقلم: **منصف سلطاني**

أستاذ وباحث

في التاريخ السياسي المعاصر

"

العدالة الانتقالية تفيد في هذا السياق إعادة الحق إلى أصحابه بعد إرتكاب انتهاكات صارخة ضدّ عدد من الضحايا خلال فترة زمنية معينة

"

شهدت مختلف مدن البلاد التونسية في أواخر سنة 2010 وبداية سنة 2011 إضطرابات سياسية بسبب تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي. وأدت هذه الأحداث يوم 14 جانفي إلى سقوط نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي من السلطة.

تولّى رئيس مجلس النواب فؤاد المبزّع رئاسة البلاد بشكل مؤقت وتولى الوزير الأول محمد الغنوشي تكوين حكومة ضمت عديد الأسماء المعارضة لحكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي ومن بينهم أحمد إبراهيم وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي عن حزب حركة التجديد وأحمد نجيب الشابي عن الحزب الديمقراطي التقدمي والطيب البكوش وزيرا للتربية عن اتحاد الشغل وبعض المستقلين واخرون ينتمون للتجمع الدستوري الديمقراطي. غير أن حكومة محمد الغنوشي الثانية وجدت معارضة من عدة أحزاب سياسية مثل حزب حركة النهضة وحزب العمال الشيوعي التونسي- وغيرهم من الأحزاب المعارضة لنظام بن علي. واعتبرت هذه الأحزاب أن هذه الحكومة لم تتخلص من رموز النظام السابق. وبدت بالنسبة إليهم حكومة غير قادة على ضمان الانتقال الديمقراطي في تونس.

وبعد تنظيم اعتصام القصبة الذي شاركت فيه عديد الأحزاب السياسية ومن بينها حركة النهضة، أعلن محمد الغنوشي استقالته. وسقطت حكومته وتم تعيين الباجي قايد السبسي وزيرا أوّل إلى حين إجراء انتخابات المجلس القومي التأسيسي.

و بعد إجراء انتخابات المجلس القومي التأسيسي- في 23 أكتوبر 2011 لصياغة دستور جديد للبلاد، طرحت على الساحة السياسية في البلاد مسألة تكريس العدالة الانتقالية. ولكن هذه المسألة تركت ردود فعل متفاوتة بين مكونات المشهد السياسي في تونس.

فما هو مفهوم العدالة الانتقالية ؟ وماهي أهم مبادئها؟

و ماهي أهم الصعوبات التي واجهت مسار العدالة الانتقالية في تونس ؟

و هل كانت العدالة الانتقالية في تونس بعد أحداث 2011 أداة لإقصاء الخصوم من المشهد السياسي التونسي ؟

أولا : الإطار المفاهيمي للعدالة الانتقالية.

1) مفهوم العدالة:

لغة : يفيد العدل حسب ابن منظور الانصاف والاستقامة والحكم بالحق.

و من العدل يشتق مصطلح العدالة التي تعدد مفاهيمها التي تعني عدم الانحياز لأي طرف أثناء المحاكمة أو التحكيم.

أي العدل او الإنصاف في الأمور ويتعارض مفهوم العدالة في اللغة مع مصطلح الجور أي الظلم.

إصطلاحا : يفيد مصطلح العدالة إصطلاحا الابتعاد عن كل أشكال الانحياز لأي طرف مهما كان الأسباب. وبالتالي تعني العدالة في هذا السياق إعطاء كل ذي حق حقه أي الحكم بالحق الذي يتعارض مع مصطلح الظلم والعنصرية

فقد تعددت مفاهيم العدالة في الفلسفة الكلاسيكية حيث يعرفها الفيلسوف الإغريقي أفلاطون على بمثابة فضيلة لتأسيس نظام عقلاني. وأما ارسطو فيعرف العدالة على أنها تمثل قانوني وعادل.

ويختلف مفهوم العدالة عند الفلاسفة القدامي عن مفهوم المساواة التي لا تعني إعطاء كل ذي حق حقه بل تفيد التطابق بين شيئين دون تمييز على أي أساس وبالتالي تعني التطابق بين الجميع في الحقوق والواجبات دون تمييز.

2) أي معنى للعدالة الإنتقالية؟

تلتقي العدالة الانتقالية مع مفهوم العدالة في إقرار الحق وإعادته إلى أصحابه. لكن العدالة الانتقالية تفيد في هذا السياق إعادة الحق إلى أصحابه بعد إرتكاب انتهاكات صارخة ضدّ عدد من الضحايا خلال فترة زمنية معينة بعد تحولات سياسية معينة مثل اندلاع ثورة أو الانتقال من نظام حكم إلى فترة حكم جديد. ويبقى مفهوم العدالة الانتقالية في معظم الأحيان يشكو غموضا من الناحية القانونية. كما يفيد هذا المفهوم أيضا جملة الطرائق التي ترنو إلى تحقيق العدل في دولة القانون والمؤسسات بعد إنتفاضات شعبية أو ثورة على نظام حكم

استبدادي كانت تمارس فيه انتهاكات بشعة تتنافى مع حقوق الإنسان التي نصها عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ويقتضي محاسبة كل من أجرم في حدوث تلك الانتهاكات أو الجرائم.

ثانيا : مسار العدالة الانتقالية في تونس والتجاذبات السياسية.

1) أي مفهوم للإقصاء السياسي في ظل غياب مشروع العدالة الانتقالية ؟

بعد تولي الأستاذ الباجي قايد السبسي رئاسة الحكومة مؤقتا بعد انتفاضة جانفي 2011، صدر مرسوم من قبل رئيس الجمهورية المؤقت فؤاد المبزع يتعلق بانتخابات المجلس التأسيسي الذي تتمثل مهمته في إعداد دستور جديد للبلاد. غير أن هذا المرسوم أحدث جدلا في الساحة السياسية بسبب إقصاء التجمعيين من المشاركة في المحطة الانتخابية حيث نص مرسوم 10 ماي 2011 في الفصل رقم 15 على ما يلي :" لا يمكن أن يترشح كل من تحمل مسؤولية في حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي أو من تحمل مسؤولية في هياكل الحزب الحاكم " التجمع الدستوري الديمقراطي " وتم تكليف الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بتحديد المسؤوليات داخل حسب التجمع المنحل منذ شهر مارس 2011.

وشمل قرار الإقصاء كل هياكل حزب التجمع مركزيا وجهويا ومحليا أي من أعلى هرم الحزب (الرئيس) إلى أسفله، أي رؤساء الشعب الدستورية.

و حسب اعتقادنا، بدا قرار إقصاء التجمعيين من المشاركة في الحياة السياسية بعد انتفاضة جانفي 2011 دون محاكمة عادلة تعسفيا ناتج من حقد يتعارض مع مفهوم العدالة الانتقالية.

Tingey Injury Law Firm / Unsplash

و بعد إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، بادرت بعض الأحزاب السياسية المهيمنة على الساحة بعد 2011 مثل حركة النهضة وحلفائها في الحكم مبادرة تشريعية تسمى " قانون تحصين الثورة" الذي ينص على إقصاء التجمعيين من الحياة السياسية وذلك من خلال منعهم من ممارسة أي نشاط سياسي لمدة تصل إلى سبع سنوات. كما لا يحق بمقتضى هذا القانون لأي مسؤول في حكومات بن علي أو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل تقلّد أي مسؤولية صلب الدولة.

وبما أن هذا القانون كانت ورائه حسابات سياسوية من الحزب الحاكم وحلفائه منذ سنة 2011 خشية عودة التجمعيين من جديد إلى المشهد السياسي، عارضت الكتل البرلمانية هذا القانون داخل قبة المجلس القومي التأسيسي- وذلك لتعارض هذا القانون مع مجريات العدالة الانتقالية التي تتطلب محاكمة عدالة للمتهمين بعد تحديد كل من أجرم ارتكاب تجاوزات قانونية خلال فترة حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي. وبعد جدل واسع، غيّر الحزب الحاكم موقفه من قانون العزل السياسي وتم إسقاط مشروع هذا القانون الذي كان يكرس مفهوم الاقصاء في الحياة السياسية في ظل غياب مشروع يكرس مفهوم العدالة الانتقالية.

"
شمل قرار الإقصاء كل هياكل حزب التجمع مركزيا وجهويا ومحليا أي من أعلى هرم الحزب (الرئيس) إلى أسفله، أي رؤساء الشعب الدستورية.
"

2)تعدد هياكل العدالة الانتقالية في تونس : من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي إلى هيئة مكافحة الفساد والرشوة.

تم بعث هيئات متعددة بعد الإطاحة بحكم الرئيس السابق بن علي ابتداء من 17 جانفي 2011 وهي على التوالي : الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي " و" اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق " و" اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد"

وتأسست الهيئة الاولى بمقتضى المرسوم عدد6 المؤرخ في 18 فيفري 2011 وترأسها أستاذ القانون الدستوري عياض بن عاشور وتمثلت مهمتها الأساسية في تهيئة إطار ملائم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة غير أن هذه الهيئة تجاوزت صلاحياتها التي نص عليها المرسوم حيث سعت إلى إقصاء التجمعيين من المشاركة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي ومن خلال الفصل 15 من القانون الانتخابي.

وأما اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق فكانت تتمثل مهمتها في التحقيق في التجاوزات التي وقعت منذ اندلاع الانتفاضة أي منذ 17 ديسمبر 2010 ولكن لم يكن لها أي صبغة تقريرية بل كان دورها يقتصر على توثيق تقرير مفصل حول أحداث الانتفاضة وبالتالي تبدو هذه اللجنة حسب اعتقادنا شكلية ولا تمت بصلة في مسار تكريس العدالة الانتقالية وفق المفاهيم المتعارف عليها دوليا.

و أما هيئة مكافحة الرشوة والفساد فهي بمثابة هيئة مستقلة إداريا وماليا وتتمثل مهمتها في التحقيق حول مظاهر الرشوة والفساد التي سادت البلاد في القطاعين العام والخاص لجمع المعطيات المتعلقة بهذا الموضوع خلال حكم الرئيس بن علي واقتراح سياسات لمكافحة الفساد ولكن هذه الهيئة لم تقدم النتائج التي توصلت إليها في ندوة صحفية وبالتالي بقيت هذه اللجنة حسب اعتقادنا بعيدة عن مسار العدالة الانتقالية..

وهكذا تعددت هيئات العدالة الانتقالية في تونس منذ اندلاع انتفاضة 2011 ولكن ظل مسار تكريس العدالة في تونس بعد سقوط حكم الرئيس بن علي منقوصا ويعود تفسير ذلك إلى بروز مفهوم الاقصاء دون إجراء محاكمة عادلة لمسؤولي النظام السياسي السابق، إضافة إلى ظهور الحسابات السياسية الضيقة لبعض الأحزاب في تونس بعد 2011. فهل سيبقى مسار العدالة الانتقالية منقوصا بعد إحداث هيئة الحقيقة والكرامة ؟

ثالثا : هيئة الحقيقة والكرامة واستكمال تكريس العدالة الانتقالية

1)أي علاقة بين استكمال مسار العدالة الانتقالية والتشكيك في تاريخ تونس المعاصر ؟

أحدثت هيئة الحقيقة والكرامة بمقتضى القانون الأساسي عدد 53 المؤرخ في 24 ديسمبر 2013 الذي حدد صلاحياتها ومجالات نشاطها. وتتمثل صلاحيات هذه الهيئة في الكشف عن جرائم منظومة الاستبداد ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات التي لحقت عددا هاما من الضحايا نتيجة معارضة نظام سياسي مستبد. إضافة إلى ما تقدم، تكمن صلاحيات هذه الهيئة أيضا في العمل على حفظ الذاكرة الجماعية وإرساء مقومات الانتقال الديمقراطي في تونس لمنع عودة الاستبداد من جديد. ولكن هل كانت هيئة الحقيقة والكرامة في تناغم تام مع صلاحياتها ؟

بعد تشكيل هيئة الحقيقة والكرامة سنة 2013، اعتبرت رئيستها في المنابر الاعلامية أنها تمكنت من كشف وثائق تؤكد ان تونس بلد غير مستقل من خلال تنازل الزعيم الحبيب بورقيبة عن بعض مقومات سيادة البلاد وذلك بمساندة من بعض المؤرخين وهما عبد الجليل التميمي وتوفيق البشروش الذي أكدا ان تاريخ تونس المعاصر في حاجة إلى إعادة كتابة.

أثارت هذه المسألة جدلا واسعا في الأوساط السياسية والأكاديمية على حد السواء، حيث أكد جل المؤرخين المختصين في التاريخ المعاصر بالجامعة التونسية أن التشكيك في استقلال تونس لم يكن نتيجة فراغ بل هو تشويه ممنهج لتاريخ يدعو إلى الاعتزاز، يتمثّل في الخطوات الأولى من مسار بناء الدولة الوطنية الحديثة وخاصة الانجازات السياسية والاجتماعية لمؤسس الدولة الوطنية الرئيس الحبيب بورقيبة.

وضمن هذا السياق اعتبر المؤرخ خالد عبيد أن هذا الحقد على تجربة تأسيس الدولة الوطنية والاستقلال الذي حققه

"
أكد جل المؤرخين المختصين في التاريخ المعاصر بالجامعة التونسية أن التشكيك في استقلال تونس لم يكن نتيجة فراغ بل هو تشويه ممنهج لتاريخ يدعو إلى الاعتزاز
"

الحبيب بورقيبة ورفاقه في النضال مثّل الصدام الأول مع خصوم الحداثة في تونس حيث رفض شيوخ الزيتونة تعميم التعليم وفتح المدارس أمام البنات.

واستغلت هيئة الحقيقة والكرامة الخلاف اليوسفي البورقيبي الذي يعود تاريخه إلى سنة 1955 حول الاستقلال لتؤكد أن تونس لم تظفر باستقلالها عن فرنسا واعتبرت أن ثروات البلاد مازالت تنهب من قبل المستعمر.

وبالتالي يمكن القول مما تقدم أن هيئة الحقيقة والكرامة استغلت الوضع الدقيق في البلاد وسارعت إلى التشكيك في تاريخ البلاد ضمن إطار تصفية حسابات سياسية ضيقة.

2) العدالة الانتقالية بين المصالحة والمحاسبة : مسار منقوص أم تصفية حسابات بين أطراف سياسية؟

بادر الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي في جوان 2015 بتقديم مشروع قانون المصالحة الاقتصادية إلى البرلمان التونسي للمصادقة عليه. وقد أثار هذا القانون جدلا كبيرا في الساحة السياسية بين مؤيدين ورافضين له.

يرى المؤيدون لقانون المصالحة أنه يمثل خطوة جديد لاستكمال مسار العدالة الانتقالية في تونس وفرصة جديدة لفتح باب الاستثمار وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني. في المقابل يرى المعارضون لهذا القانون أنه بمثابة حلقة لتبييض الفساد وتكريس الإفلات من العقاب تجاه من ارتكب انتهاكات وتجاوزات زمن حكم الرئيس بن علي.

لقي قانون المصالحة في تونس معارضة شديدة من قبل أغلب الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ونظم عدّة نشطاء حملة "مانيش مسامح". واعتبرت منظمات المجتمع المدني قانون المصالحة بمثابة عفو على الذين ارتكبوا عمليات فساد دون محاسبة ومحاكمة عادلة. وبالتالي اعتبرت هذا القانون خطوة لطمس مسار العدالة الانتقالية في تونس. ومن أهم المنظمات التي عارضت قانون المصالحة نذكر الاتحاد العام التونسي أعرق تنظيم نقابي في البلاد إذ دعا أمينه العام نورالدين الطبوبي الرئيس الباجي قايد السبسي إلى التريث ونادى بضرورة إجراء حوار مجتمعي حول مسار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

و في ذات السياق اعتبرت الأحزاب ذات المرجعية الدستورية المؤيدة لقانون المصالحة الوطنية أن هذا القانون جزء مهم في مسار العدالة الانتقالية في تونس، بل اعتبرت أن القول إن هذا المشروع هو بمثابة حلقة لتبييض الفساد والإفلات من العقاب فيه حقد ومغالطة لا أساس لها من الصحة.

وعند الإطلاع على قانون العدالة الانتقالية فإن المصالحة تعد خطوة أساسية في مسار تكريس العدالة الانتقالية في البلاد وذلك عند استكمال كامل المسار أي بمحاسبة كل من ارتكاب تجاوزات زمن الاستبداد. غير أن هناك شقا من التونسيين يرى أن المرور مباشرة إلى المصالحة الوطنية فيه فوائد اقتصادية ولا يتنافى مع مبادئ العدالة الانتقالية.

و يمكن القول إن مسار تكريس العدالة الانتقالية في تونس شهد الكثير من الصعوبات والتعثرات رغم تعدد الهيئات والمبادرات منذ سقوط حكم الرئيس بن علي وذلك نتيجة غياب توفر أرضية ملائمة بسبب الحقد بين الأطياف السياسية وغياب الإرادة السياسية الحقيقية لبناء الدولة القانون والمؤسسات وبالتالي ظل مسار العدالة الانتقالية في تونس منقوصا.

أهم المراجع

- القانون الأساسي عدد53، المؤرخ في 24 ديسمبر2013.
- المرسوم عدد 35 ، المؤرخ في 10 ماي 2011.
- بن يوسف (عادل) ، **المسار الثوري والانتقال الديمقراطي في تونس من خلال الوثائق**، مكتبة علاء الدين ، صفاقس ، 2019.
- الحناشي (عبد اللطيف) ، **تونس من الثورة التائهة إلى الانتقال الديمقراطي العسير**، دار سوتيميديا ، تونس ، 2019.
- جماعي، **العدالة الانقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية**، الجزء 1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، تونس ، 2022.
- عبيد (خالد)، " هيئة الحقيقة والكرامة ولعبة الضحك على ذقون التونسيين" ، **جريدة الشروق**، 12 مارس 2018

" اعتبرت منظمات المجتمع المدني قانون المصالحة بمثابة عفو على الذين ارتكبوا عمليات فساد دون محاسبة ومحاكمة عادلة "

الصحافة الاستقصائية في تونس ودورها في إرساء العدالة: رغبة مكبلة بواقع صعب

بقلم: **مرفت الشقطمي**
صحفية وطالبة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال

"

نجحت ثلاث وسائل إعلامية الكترونية وهي نواة وإنكفاضة والكتيبة في تقديم تحقيقات استقصائية في العديد من المجالات كانت السبب وراء مثول العديد من رجال الأعمال والوزراء أمام القضاء.

"

بعد ثورة الياسمين، عرفت تونس مرحلة جديدة تسمى بالانتقال الديمقراطي أي الانتقال من نظام سياسي استبدادي وهو نظام بن علي إلى نظام ديمقراطي. ومن بين مميزات هذه المرحلة هو إعادة النظر في مختلف الفاعلين والممارسات الصحفية ومحاولة تغيير المشهد الإعلامي في تونس.

بدأ هذا التغيير بشكلٍ خاص بعد صدور النصوص القانونية المتمثلة في المرسوم 115 الصادر بتاريخ 2 نوفمبر 2011 والمتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر والمرسوم 116 المتعلق بالإعلام السمعي البصري الذي أدى إلى إنشاء الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري التي تحاول ضمان التعددية وتعزيز مرحلة الانتقال الديمقراطي.

ساهمت هذه النصوص في إطلاق حرية الصحافة وظهور العديد من وسائل الإعلام الجديدة السمعية البصرية والالكترونية ولكن الأمر الذي تغير بشكلٍ أكبر هو ممارسة الصحافة الاستقصائية.

فعلى الرغم من وجود تحديات كبيرة للإعلام التونسي، إلا أن هذا التحول وضع الصحافة التونسية على مسارٍ إيجابي يركز على الحرية والشفافية لأن الصحافة الاستقصائية تعتبر من أفضل الأشكال الصحفية التي تكرس مبدأ السلطة الرابعة من خلال الكشف عن الفساد والقضايا المخفية. فالصحفيون الاستقصائيون يمارسون ضغوطات على السلطات والمسؤولين للمساءلة وتكريس لا فقط مبدأ الشفافية و الديمقراطية بل كذلك مبدأ العدالة بين مختلف فئات المجتمع.

تعد العدالة من أهم مجالات تطبيق الصحافة الاستقصائية، حيث يمكن للصحفيين تسليط الضوء على الفساد في الحكومات والشركات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

فالصحافة الاستقصائية هي في جوهر نظرية المسؤولية الاجتماعية بمعنى أن المؤسسات الوسيطة مثل الصحافة من دورها تمثيل المواطنين والأفراد الضعفاء وتحقيق التوازن بين القوى المختلفة في المجتمع إلى جانب المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية والقانونية من خلال الكشف عن الفساد والانتهاكات وتوفير المعلومات التي يحتاجها الجمهور والمجتمع لاتخاذ القرارات الصحيحة والتغيير اللازم مما يساهم في تحسين حياة الناس في المجتمع [1] .

لذلك فهي تعتبر ضرورية لإرساء العدالة الاجتماعية (Social Justice Journalism)، بما أنها تسلط الضوء على الظلم والاضطهاد وتحقيق العدالة الاجتماعية والقانونية. ويتضمن ذلك التركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحقوقية التي تؤثر على حياة الناس في المجتمع[2] .

في هذا السياق، كيف ساهت الصحافة الاستقصائية في تونس في إرساء العدالة؟

I- دور الصحافة الاستقصائية في تونس في إرساء مبدأ العدالة

1. تعريف الصحافة الاستقصائية

تحدث العديد من الباحثين عن صعوبة تحديد تعريف دقيق للصحافة الاستقصائية، حيث يتضمن الكثير من الأشياء المختلفة ولكن اتفقوا على أنها الصحافةُ التي تسعى إلى كشف الحقائق المخفية وإثبات التجاوزات من خلال البراهين والحجج الدامغة، وتحميل المسؤولية للأطراف الواقفة وراء هذه التجاوزات.

فهي تعرف بكونها ليست تغطية عادية لخبر ما، بل هي أعمق من ذلك فهي تتطلب استخدام مصادر معلومات ووثائق سرية وعلنية.

فغالبًا ما ينشأ التحقيق عندما يدرك المراسل الفرق بين ما هو موجود (الواقع المرصود) وما ينبغي (كما هو معرف بالقانون أو السياسة) [3]. من هذا المنظور، يرتبط أي تعريف للصحافة الاستقصائية بمثل هذه الأهداف المثالية للصحافة

2. الصحافة الاستقصائية وإرساء مفهوم العدالة في تونس

بدأ مصطلح الصحافة الاستقصائية يتبلور شيئا فشيئا لدى بعض الصحفيين التونسيين الذين أدركوا دورهم الفعلي كسلطة رابعة قادرة على القطع مع النظام السابق المتحكم في الصحافة وفهموا المعنى الحقيقي للصحافة الاستقصائية التي تحاول كشف الفساد في كل المجالات وإرساء مبدأ المحاسبة.

استطاعت بعض وسائل الاعلام تحقيق هذه المهمة من خلال إرساء ثقافة جديدة هي ثقافة الشفافية والمحاسبة وانخرطت كذلك في تحقيقات دولية من أجل كشف المستور والمسكوت عنه. في هذا السياق نجحت ثلاث وسائل إعلامية الكترونية وهي نواة وإنكفاضة والكتيبة في تقديم تحقيقات استقصائية في العديد من المجالات كانت السبب وراء مثول العديد من رجال الأعمال والوزراء أمام القضاء. إضافة إلى ذلك نجح بعض الصحفيين المستقلين في إنجاز تحقيقات.

في هذا الإطار شرفت الكتيبة وانكفاضة الصحافة التونسية على النطاق الدولي وذلك بفضل تحقيقات عالمية. فموقع الكتيبة نشر في فيفري 2022 سلسلة من ثماني تحقيقات استقصائية عن الفضيحة الضخمة في سويسرا، حيث اتهمت عدة وسائل إعلام البنك السويسري Credit Suisse باحتوائها على 100 مليار فرنك

سويسري (أكثر من 95 مليار أورو) من الأموال ذات المصدر الإجرامي أو غير المشروع من 37000 شركة أو فرد بين بداية الأربعينيات ونهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد أثبتت ضلوع رجال أعمال تونسيين وسياسيين في هذه القضية.

كما شارك موقع انكفاضة في عام 2021 في تحقيق دولي بعنوان "أوراق Pandora" عن التهرب الضريبي التي يتم إجراؤه عبر الشركات الخارجية. هذا التحقيق كان بقيادة الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين (ICIJ) مع ما يقارب من 150 شريكًا إعلاميًا في جميع أنحاء العالم. وقد سلط هذا الموقع، على ملفات تسع شخصيات تونسية مذكورة في الوثائق.

كما استطاع نفس الموقع في 2016 كشف وإثبات تورط محامين وعدد من السياسيين على غرار بعض المسؤولين السياسيين أو الحكوميين السابقين فضلا عن مالكي احدى المؤسسات الإعلامية وذلك في سلسلة من التحقيقات تعرف بPanama Papers تبحث في علاقة بعض التونسيين بشركات غير مقيمة تمّ توطينها في الملذات الضريبية.[4] في نفس العام، قام هذا الموقع بإجراء تحقيق حول التهرب الجبائي في المهن الحرة، بما في ذلك المحاماة والطب، الأمر الذي أثار جدلاً برلمانياً حول قانون مالية جديد[5].

كما قامت "نواة" بنشر تحقيق في 2013 حول "الجهاز الموازي والسري " المرتبط بحركة النهضة والمسؤول على الاغتيالات السياسية.[6] وأثار هذا التحقيق جدلا كبيرًا وحتى اليوم، لا يزال هذا الموضوع مطروحًا.

ولا يمكننا أن ننسى التحقيقات الفردية على غرار تحقيق حنان زبيس حول رياض الأطفال القرآنية بعنوان "رحلة إلى العالم السري لرياض الأطفال السلفية في تونس" [7]، الذي كشف التجاوزات في طريقة تعليم الصغار وأثبت أن هذه الرياض تسعى إلى دمغجة الأطفال. وبهذا التحقيق أثارت الجدل في تونس حول مسألة رياض الأطفال واستطاعت الفوز بجائزة سمير قيصر لحرية الصحافة في 2014 مثلها مثل الصحفية نجوى الهمامي التي نجحت في الحصول على جائزة أحسن عمل استقصائي مصور في العلم العربي من قبل شبكة أريج سنة 2016عن عملها حول تزوير قائمة شهداء وجرحى الثورة في تونس ومصر بعنوان " رأسا على عقب".[8]

Ashni /Unsplash

كما قام برنامج "الحقائق الأربعة" على قناة الحوار التونسي، بتحقيق عن نفايات إيطاليا والذي يعود لعام 2020، المتمثل في الكشف عن توريد شركة تونسية نحو 120 ألف طن من النفايات المنزلية من إيطاليا، وهو نشاط ممنوع وفق القانون مما سبب في إقالة وزير الشؤون المحلية والبيئة، مصطفى العروي، واعتقاله.

لكن رغم هذه المحاولات لإرساء مبدأ الشفافية والعدالة والمساواة بين كل الفئات تبقى محاولات الصحافة الاستقصائية والصحافة الجادة محتشمة مقارنة بما وصلت إليه وسائل الاعلام من الابتذال والتهريج. فاليوم تواجه الصحافة الاستقصائية عدة تحديات تمنعها من إرساء مبدأ العدالة.

II. الصعوبات التي تواجه الصحافة الاستقصائية

صعوبات عديدة تواجه الصحفيين اليوم لعل أهمها:

1. الطابع التجاري للمؤسسات الإعلامية:

لم تعد وسائل الإعلام اليوم على دراية كافية بدورها كسلطة رابعة فهي لا تهتم بمفهوم الديمقراطية ومبدأ الشفافية وصحافة الجودة. فهي لا تهتم في حقيقة الأمر إلا بالأحداث الأنية. فمن بين 108 وسيلة إعلامية لا توجد إلا 3 مواقع إلكترونية فقط تقدم تحقيقات استقصائية وهي الكتيبة وإنكفاضة ونواة.

علاوة على ذلك، فإن مؤسساتنا الإعلامية أصبحت تهتم بالتسويق التجاري على حساب التحقيق. هذا هو السبب في وجود برامج التسوق في معظم القنوات التلفزية والتي تتكرر عدة مرات في نفس اليوم.

إضافة إلى ذلك، يسعى معهد الصحافة وعلوم الاخبار إلى تدريب الصحفيين على ممارسة هذا النوع الصحفي من خلال الماجستير المهني للصحافة الاستقصائية، إلا أن الطلبة المتخرجين لا يجدون كلهم مؤسسات يمارسون فيها الاستقصاء.

2. التمويل والوضعية الاقتصادية للمؤسسات:

تعيش المؤسسات الإعلامية أزمة مالية خانقة ففي الواقع، لا تملك المؤسسات القدرة على تمويل التحقيق ولا يملك

> "مؤسساتنا الإعلامية أصبحت تهتم بالتسويق التجاري على حساب التحقيق"

الصحفي الوسائل.
هؤلاء الصحفيون بحاجة إلى جهة تدعمهم وتمول تحقيقاتهم، لكن وسائل الإعلام تريد فقط استغلالهم للقيام بالكثير من المهام بدلاً من تشجيعهم على الخروج وإجراء التحقيق. في هذا السياق، اقترح رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (HAICA) نوري اللجمي، على رئيسة الحكومة نجلاء بودن ، خلال اجتماع في جانفي 2022 ، إنشاء صندوق دعم لصالح وسائل الإعلام الخاصة والجمعياتية لتجاوز أزماتها وتعزيز المشهد الإعلامي التونسي.
في نفس السياق يعاني صحفيو كاكتيس برود وشمس اف ام من عدم خلاص أجورهم. فكيف سيفكر هؤلاء في صحافة استقصائية أو صحافة جادة بصفة عامة؟ كيف سيفكرون في ذلك ووضعيتهم هشة جدا؟
إضافة إلى ذلك، تعمل وسائل الإعلام وفق نموذج اقتصادي يعتمد فقط على الإعلانات. لهذا السبب تسعى دائمًا إلى جذب المستشهرين. هذا السبب لا يسمح لهم بالكشف عن بعض حقائق الفساد المتعلقة بمصالح هؤلاء. فرجال الأعمال يتحكمون في الإعلام عن طريق الاستثمار فيه للحصول على مزيد من القوة، ولهذا السبب لا تتاح للإعلام فرصة لنقد المستشهرين. على سبيل المثال، أجرى موقع الكتيبة استقصاءً عن شركة "رندة" التي قامت بتصدير منتجاتها إلى إسرائيل. لكن، بحسب الصحفي وليد الماجري، "لم تتحدث أي وسيلة إعلام عن هذا العمل".[9]
من ناحية أخرى، فإن جميع المؤسسات الإعلامية يسيطر عليها رجال الأعمال والسياسيين الذين لا مصلحة لهم في فضح الفساد. بعبارة أخرى، فإن ملكية هذه المؤسسات تعيق إجراء التحقيقات الاستقصائية.
وهكذا تترجم لنا هذه الممارسات بامتياز نظرية "الدعاية" لتشومسكي وهيرمان اللذين أكدا أن الصحفيين يتصرفون بطريقة تخدم مصالح النخب المسيطرة بشكل فعال. فوسائل الإعلام لا تسعى إلا إلى تحقيق أقصى ربح من المستشهرين ويتم تمويلها بشكل أساسي من عائدات إعلاناتها.
إن أغلب التحقيقات الفردية التي ينجزها الصحفيون بفضل سلسلة من الدورات التدريبية بعد أن يحظى البعض منهم بدعم مالي من قبل منظمات وجمعيات تدعم الصحافة الجادة تكون دائما مرتبطة بممولين أجنبيين. فحتى المواقع الالكترونية التي تنتج تحقيقات استقصائية يكون تمويلها مرتبط في جزء كبير منه بالتمويلات الأجنبية. مما يهدد ديمومة المؤسسات لأنه لا بد لها من تجديد التمويلات في كل مرة باعتبار أن هذه المنظمات تقدم مساعدات مالية لفترة محدودة إلى جانب البحث على طرق جديدة لتمويل المحتوى الصحفي.

3. وسائل اعلام عمومية حكومية:

بعد الثورة، كان من المنتظر أن تصبح وسائل الإعلام الحكومية وسائل إعلام عمومية تؤدي مهامها بامتياز وتضمن حق الجمهور في الحصول على المعلومات. لكن القطاع العام يشهد المزيد والمزيد من المشاكل، خاصة بعد القرارات الاستثنائية في 25 جويلية 2021 التي أعلنها رئيس الجمهورية قيس سعيد.
زمن الترويكا، تعرضت وسائل إعلامنا العمومية لضغوطات سياسية مثل حملة "إكبس" عام 2012 بقيادة حركة النهضة والترويكا. تهدف هذه الممارسات إلى إخضاع المؤسسة لمصالح وأهداف من في الحكم. واليوم مازال الطرف السياسي الحكومي يكبل أداء الصحفيين في هذا القطاع بل وصل الأمر إلى صنصرة البعض منهم بشهادة آمال الشاهد التي أشارت في ورشة حول دور المهنة في استقلالية المشهد السمعي البصري وتشاركيته أنه تم صنصرتها إلى جانب التدخل في عملها هي وزملائها وأن مؤسسة التلفزة كالإذاعة تعيش التكبيل والضغوطات السياسية.

4. الحربات وسياق الانتقال الديمقراطي:

أ. حرية الصحافة في خطر

في الانتقال الديمقراطي، تعتبر وسائل الإعلام ضرورية لما يسمى لتعزيز ثقافة المؤسسات الديمقراطية وتحقيق العدالة. ولكن لا يمكن تحقيق هذا الدور في وقت الذي لا يستطيع فيه الصحفيون من مختلف وسائل الإعلام النقد والتحدث بكل حرية.
في الواقع، لا يستطيع الصحفيون اليوم التعبير عن آرائهم بحرية لذلك العديد من الجهات الفاعلة في المشهد الإعلامي، لا سيما نقابة الصحفيين التونسيين تدق جرس الإنذار.
في هذا السياق، احتلت تونس سنة 2023 المركز 121 ب 50.11 نقطة في ترتيب حرية الصحافة، الذي كشفت عنه منظمة مراسلون بلا حدود، وخسرت 27 مرتبة مقارنة بعام 2022.
وقد نشرت المنظمة تقريرًا في سنة 2022 أعلنت فيه أن "التحول البطيء جدًا لقطاع الإعلام التونسي على مدى السنوات العشر الماضية والتطورات السياسية الأخيرة يهددان حرية الصحافة، والتي كانت من المكاسب الأولى التي تحصل عليها الصحفيون من الثورة التونسية."
من جهة أخرى، مثّل المرسوم 115 تحولا مهما في مجال الصحافة بصفة عامة لما تضمنه من حقوق للصحفيين من حيث النشر وحرية التعبير إلا أن هذا المرسوم لا يتم الاعتماد عليه من قبل السلطة القضائية. فاليوم يهدد الصحفيون بأحكام قاسية بالسجن بموجب المرسوم عدد 54 لسنة 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، الصادر في 13 سبتمبر 2022 عن الرئيس قيس سعيّد[10]. وأحيل صحفيون على غرار منية العرفاوي بجريدة الصباح أو محمد بوغلاب على التحقيق على خلفية نشرهم لمعلومات بالدليل تنقد عمل وزير الشؤون الدينية. إضافة إلى ذلك يعاقب الصحفي اليوم بمقتضى قانون الإرهاب أو مجلة الاتصالات أو المجلة الجزائية على غرار الصحفي خليفة القاسمي الذي حكم

> "تعمل وسائل الإعلام وفق نموذج اقتصادي يعتمد فقط على الإعلانات. لهذا السبب تسعى دائمًا إلى جذب المستشهرين"

عليه بالسجن خمس سنوات لرفضه الكشف عن مصادره في قضية إرهابية فالقاسمي لم يكتب سوى خبرا أشار فيه إلى تفكيك خلية إرهابية في القيروان.

ب. حق النفاذ إلى المعلومة حق صعب المنال

اعتبر حق النفاذ إلى المعلومة من بين أفضل المكاسب التي تحصل عليها المواطنون بعد الثورة. كان الصحفيون سعداء جدًا بنص هذا القانون وذلك لظنهم أنه سيساعدهم على الوصول إلى الوثائق الإدارية بشفافية من أجل مكافحة الفساد. فإجراء أكبر التحقيقات الاستقصائية في العالم، وخاصة في أمريكا، يتم بفضل قانون النفاذ إلى المعلومة لأن الصحفيين أصبحوا قادرين على الوصول إلى الوثائق الإدارية. ولكن للأسف، في تونس، ليس من السهل تطبيق هذا القانون. فالإدارة في جل المؤسسات لا تطبق هذا القانون ولا توجد رغبة في تقديم وثائق للصحفيين. وفي بعض الأحيان لا تملك الإدارة حتى البيانات. فهو يعد حقا صعب المنال

بين عامي 2019 و2020، قدمت انكفاضة 119 مطلب نفاذ للحصول على معلومات موجه إلى عدة وزارات ومؤسسات تخضع لقانون حق النفاذ إلى المعلومة. من بين جميع المطالب، لم تتلقَ إلا 31 ردا كاملا و 35 ردا غير كامل."[11]

الخاتمة:

استطاعت الصحافة الاستقصائية في تونس تغيير المشهد الإعلامي وإدخال مفاهيم جديدة كانت غائبة تماما على ميدان الصحافة في النظام السياسي قبل الثورة. لكن هذه الصعوبات وحتما غيرها تواجه الصحفيين وتمنعهم من القيام بأعمال صحفية جادة تساهم في الارتقاء بالمشهد الإعلامي وترسيخ مبدأ الديمقراطية والشفافية وثقافة المحاسبة. فالصحافة الاستقصائية مازالت تشكل اليوم هويتها وتسعى رغم كل الضغوطات إلى الكشف عن مواطن الفساد.

الهوامش

1.John Nerone, “Four Theories of the Press”, *Oxford Research Encyclopedia of Communication*, Aug 2018, https://www.academia.edu/37361976/Four_Theories_of_the_Press

2.Linda J. Lumsden, *Social Justice Journalism: A Cultural History of Social Movement Media from Abolition to #womensmarch*, New York, Peter Lang, 2019.

3.Meredith Broussard, « Artificial Intelligence for Investigative Reporting », In: *Digital Journalism*, Vol 3, n° 6, 2015, http://dx.doi.org/10.1080/21670811.2014.985497.

4.سناء السبوعي ومالك الخضراوي، أوراق بنما : رحلة في العالم الخفي للشركات غير المقيمة، انكفاضة،28 أفريل 2016، https://inkyfada.com/ar/2016/04/28/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%86%D9%85%D8%A7-%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83/

5.مالك الخضراوي ومنية بن حمادي، المهن الحرة : التهرب الجبائي في تونس في أرقام، 23 نوفمبر 2016 https://inkyfada.com/ar/2016/11/23/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/

6.وليد الماجري، كواليس اغتيال البراهمي : اختراقُ المخابرات و اخفاقُ الداخلية، نواة، https://nawaat.org/2013/09/20/%D9%83%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D8%BA%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8F-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7/

7.حقائق أون لاين، رحلة في العالم السري لرياض الأطفال السلفية في تونس! تحقيق حنان زبيس، 10 -2013-10، https://www.turess.com/hakaek/40320

8.نجوى الهمامي، "رأساً على عقب" – تحقيق استقصائي عن وضع ضحايا ثورتي مصر وتونس، https://www.youtube.com/watch?v=EpJ1zAUQHw

9.Mervet Chaktmi, *Le journalisme d’investigation en Tunisie dans un contexte post-révolutionnaire : Expériences, obstacles et défis*, Institut de presse et des sciences de l’information, Manouba, Tunisie,2021-2022.

10.رئاسة الجمهورية، المرسوم 54 https://www.carthage.tn/sites/default/files/public/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85%20%D8%B9%D8%AF%D8%AF%2054%20%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9%202022.pdf.

11.Aymen Touihri, « Accès à l’information : Inkyfada dans le dédale de la bureaucratie tunisienne » , *Inkyfada*, 10 mars 2021, https://inkyfada.com/fr/2021/03/10/acces-information-inkyfada-dedale-bureaucratie-tunisie/, (consulté le 2 mai 2022)

“ لا توجد رغبة في تقديم وثائق للصحفيين. وفي بعض الأحيان لا تملك الإدارة حتى البيانات “

جمعية تونس الفتاة

الهاتف: 52223213

البريد الالكتروني: contact@tounesaf.org

الموقع: www.tounesaf.org

فايسبوك: facebook.com/tounesalfatet

تويتر: twitter.com/tounesalfatet

انستغرام: tounesaf@